

امكانيات التعاون العربي في المجال النقدي*

د. كريمة كريم**

١ - المقدمة :

أن الحديث عن امكانيات التعاون العربي في المجال النقدي - سواء ما تم فيه أو ما يمكن أن يقترح في هذا المجال - لا يكون مجددا في اعتقادنا ، إلا إذا سألنا أنفسنا عن الهدف من هذا التعاون . فالتعاون النقدي بين الدول العربية ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف معينة ترنو إليها الدول العربية . لذلك فإن أي تقييم أو اقتراحات خاصة بامكانيات هذا التعاون يجب أن يسبقهما تحديد لهذه الأهداف . فهذه الأهداف هي التي تقدم لنا المعيار الذي نستخدمه في تقييمنا لأية خطوات اتخذت في مجال التعاون العربي النقدي - أو في مجالات أخرى ، كما أنها تقدم لنا أيضا المرشد الذي نسترشد به في بحثنا عن الامكانيات المتاحة للتعاون العربي في المجال النقدي أو غيره من مجالات التعاون الأخرى .

ان الدول العربية كمجموعة لها وضع خاص في الاقتصاد العالمي . فهي تنقسم إلى دول غنية ودول فقيرة ، والغريب أن كلا القسمين يعاني . فالفقر وكذلك الغنى هما مصدر مشاكل الدول العربية على الصعيد الدولي . فالدول الفقيرة التي تحقق عجزا في موازين مدفوعاتها تواجهها مشكلة كيفية تدبير النقد الأجنبي اللازم لتمويل هذا العجز بينما الدول الغنية التي تحقق فائضا في موازين مدفوعاتها تواجهها مشكلة كيفية المحافظة على القوى الشرائية لهذه الفوائض وتنميتها حيث أن حاجاتها المستقبلية لهذه الفوائض كبيرة بسبب قابلية ثرواتها الطبيعية للنفاذ . بالإضافة إلى ذلك توجد مشاكل أخرى مشتركة تعاني منها الدول العربية كلها لا فرق بين غنى وفقير . وفي اعتقادنا أن التغلب على هذه المشاكل يمثل الأهداف التي يجب أن تسعى الدول العربية إلى تحقيقها على الصعيد الدولي . لذلك نجد أن أي حديث خاص بامكانيات التعاون العربي في المجال النقدي يجب أن يبدأ بتحديد الأهداف التي تسعى إليها الدول العربية ، وذلك عن طريق مناقشة المشاكل المختلفة التي تواجهها هذه الدول على الصعيد الدولي . كما أن الحديث عن الامكانيات المتاحة للتعاون بين الدول العربية في المجال النقدي يجب أن يسبقه أولا استعراض ما تم عمله في هذا المجال . وكما يقضى به المنطق ، فإن البحث عن المتاح يجب أن يسبقه تعرف على ما هو قائم .

* قدم في المؤتمر السادس للاقتصاديين العرب في الرباط - يونيو ١٩٧٦ .
** قسم الاقتصاد - كلية البنات الاسلامية - جامعة الازهر .

بناء على ذلك سيشمل هذا البحث خمسة أقسام . القسم الأول المقدمة ، القسم الثانى يتضمن مناقشة المشاكل التى تواجهها الدول العربية على الصعيد الدولى ، القسم الثالث يشمل استعراض وتقييم ما تم اتخاذه من خطوات فى مجال التعاون النقدى بين الدول العربية ، القسم الرابع يشمل الاقتراحات الخاصة بإمكانيات التعاون التى مازالت متاحة أمام الدول العربية فى المجال النقدى ، والجزء الخامس يشمل الخلاصة .

٢ - المشاكل التى تواجهها الدول العربية على الصعيد الدولى :

تنقسم الدول العربية الى دول تحقق فائضا فى موازين مدفوعاتها ودول تحقق عجزاً فى هذا الميزان . ولكن بالرغم من أن العدد الأكبر من الدول العربية يعانى من عجز فى معاملاته مع الخارج الا أن صافى المركز التجارى للدول العربية مجتمعة يحقق فائضا مع العالم الخارجى . ويبين جدول (١) الميزان التجارى لكل من الدول العربية كما يبين أيضا صافى المركز التجارى للمجموعة كلها . ويظهر من الجدول أن صافى المركز التجارى للدول العربية مجتمعة ليس فقط موجها وانما يأخذ أيضا اتجاها متصاعدا (١) .

فلقد ارتفع صافى المركز التجارى للدول العربية مجتمعة من + ٦٤٧٨ مليون دولار عام ١٩٧١ الى ١١٦١٦٩ مليون دولار عام ١٩٧٣ . وهذا انما يدل على أن المنطقة العربية منطقة غنية . والغنى يقصد به هنا توفر الإمكانيات ، فهل استطاعت الدول العربية أن توجه ما تملكه من هذه الإمكانيات الكبيرة الى خدمة مصالحها ، وتنمية اقتصادياتها ، وحل مشاكلها عموما ؟ والاجابة على السؤال ، للأسف بالنفى . فالدول العربية الغنية منها والفقيرة ، مازالت تعاني أشد المعاناة من مشكلة التخلف بكل ما لهذه المشكلة من جوانب اقتصادية واجتماعية وحضارية . وتعانى الدول العربية على الصعيد الدولى أيضا من العديد من المشاكل رغم إمكانياتها الكبيرة . ويمكن تقسيم هذه المشاكل الى ثلاثة أنواع : مشاكل تعاني منها الدول الفقيرة والغنية على السواء ، ويتمثل أهمها فى الاعتماد على سلعة تصدير أساسية ، ومشاكل تعاني منها الدول الغنية وحدها ويتمثل أهمها فى حفظ القيمة الحقيقية للعائدات البترولية وتنميتها ، ومشاكل تعاني منها الدول الفقيرة وحدها ، ويتمثل أهمها فى استمرار تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات .

اولا : من أهم الظروف الاقتصادية غير المواتية التى تواجه الدول العربية ذات الفائض وذات العجز معا هو أن جزءا يعتد به من قيمة صادرات كثير من هذه الدول يأتى من تصدير سلعة واحدة كما يوضح جدول (٢) . ويلاحظ من هذا الجدول أن هناك ستة أنواع من السلع يعتبر كل منها سلعة التصدير الأساسية لدولة أو أكثر من الدول العربية . هذه السلع هى البترول،

(١) فرغم أن هناك بعض الدول العربية ليست موجودة بالجدول لعدم توفر البيانات اللازمة عنها ، الا أن اضافة هذه الدول - وهى قليلة العدد - لن يغير بصفة عامة من الاتجاه التصاعدى لصافى المركز التجارى للدول العربية كما هو واضح فى الجدول .

جدول (١) الميزان التجاري للدول العربية

بالمليون دولار أمريكي

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	
الدول ذات الفائض				
-	٧٣٢٣,٩+	٣٨٣٨+	٢٦٧٣+	(١) المملكة العربية السعودية ^(١, ٢)
٧٠٤٩+	٢٠٥٢+	٢٠٦٧+	١٨٢٦+	(٢) الكويت
٤١٠٠+	١٦٩٢+	١٢٦٤+	١٩٩٥+	(٣) ليبيا
٣٦٥٠+	٧٧٤+	٤٩٢+	٩٠٥+	(٤) العراق
١٤١٤+	٧٢٥+	٣٧٥+	١٦٦+	(٥) الإمارات
١٦٢١٣+	١٢٥٦٦,٩+	٨٠٣٦+	٧٥٦٥+	(٦) إجمالي الفائض
الدول ذات العجز				
٣٢٩-	٢٧١-	٢٢٣+	١٧٣+	(٧) الأردن
٣٦٣-	٢٥٢-	٢٤٢-	٢٤٥-	(٨) سوريا
١٢٩٩-	٢١٤-	٦٤-	١٣١-	(٩) مصر
١٣-	٢-	٤٦-	٥٠-	(١٠) اليمن الديموقراطية
١٩٠-	١١٧-	٧١-	٣٣-	(١١) اليمن العربية (الشمالية)
١٥٦-	٩٢-	٩٥-	٢٩-	(١٢) الصومال
١٣٢-	١-	٢٠-	٣-	(١٣) السودان
-	-	١٢٨-	١٢٠-	(١٤) تونس
-	-	٨٨-	١٧٢-	(١٥) الجزائر
-	-	٣٦,٧-	٥,٢	(١٦) لبنان ^(١, ٣)
-	-	٦١-	١٣٧-	(١٧) المغرب ^(١)
(١٨) إجمالي العجز = مجموع				
٢٤٥٩-	٩٥٠-	٩٥٤,٧-	١٠٨٧,٨-	مجموع الأسطر من ٧-١٧)

الميزان التجاري للدول العربية

مجتمعة (= إجمالي الفائض

سطر ٦) - إجمالي العجز

سطر ١٨) ١٣٧٥٤+ ١١٦١٩,٩+ ٧٠٨١,٣+ ٦٤٧٨+

المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للتجارة ، تقرير بشأن التجارة الخارجية للدول الأعضاء والتبادل التجاري بينها لعامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ص ١٠ .

(١) حسب الأرقام الخاصة بالميزان التجاري لهذه الدول من المصدر التالي : الأمانة =

وهو سلعة التصدير الأساسية لسبع دول ، القطن الخام ، وهو سلعة التصدير الأساسية لأربع دول ، والفوسفات ، وهو سلعة التصدير الأساسية لدولتين ، وكل من الحديد ، والبن والخضراوات والفاكهة ، والحيوانات يعتبر سلعة التصدير الأساسية لدولة عربية واحدة .

ويعتبر اعتماد صادرات دولة ما على سلعة تصدير واحدة أو سلعتين من الظروف الاقتصادية غير المواتية على الصعيد الدولي لما يمليه ذلك من مخاطر على اقتصاد الدولة محل الاعتبار . فأى انخفاض فى ثمن هذه السلعة أو فى الكمية المطلوبة منها إنما يؤدي الى انخفاض قيمة صادرات هذه الدولة وبالتالي انخفاض مواردها من النقد الأجنبي . وبما أن الدول النامية - سواء الدول العربية أو غيرها - تعتمد على الخارج فى استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية فإن أى نقص فى مواردها من النقد الأجنبي إنما يخفض من حجم وارداتها عموماً (١) بها فيها الواردات من السلع الإنتاجية ، مما يؤثر سلباً على معدلات التنمية الاقتصادية فيها . ولسنا فى حاجة الى بيان شدة حاجة الدول النامية ، بما فيها الدول العربية الى تحقيق التنمية الاقتصادية واختصار مراحل التخلف فى أسرع وقت ممكن حيث أن مرور الزمن ليس فى صالح هذه الدول لما يؤدي اليه من زيادة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة .

فإذا نظرنا الى الوضع فى الدول العربية نجد أن مشكلة الاعتماد على سلعة تصدير أساسية تزداد حدة عند الدول ذات الفائض عنها عند الدول ذات العجز . فنسبة البترول الى اجمالى انصارات فى كل من دول الفائض يتراوح فيما بين حد أدنى ٩٠٪ فى حالة العراق الى حد أقصى ٩٩٫٨٪ فى حالة الماكة العربية السعودية . وقد يتبادر الى الذهن أن مشكلة الاعتماد على سلعة تصدير أساسية وما يترتب عليها من خطر تذبذب حصيله

= العامة ، المكتب المركزى العربى للاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى للبلاد العربية ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٤٣ - ٢٧٠ . ويشمل الصادرات والواردات (فوب) والذهب غير النقدى . ويلاحظ أن الوحدة النقدية المستخدمة باستثناء فى المملكة العربية السعودية ولبنان ، هى مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة .

(٢) كانت الوحدة النقدية المستخدمة فى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ هى ملايين الدولارات الامريكية بينما فى ١٩٧٣ كانت ملايين الريالات السعودية . ولقد تم تحويل الريالات السعودية الى دولارات على أساس سعر الصرف المذكور فى الكتاب الاحصائى لصندوق النقد الدولى . سعر الصرف هو ١ دولار أمريكى = ٣٠٥٥ ريال سعودى . ويلاحظ أيضاً أن قيمة صادرات المملكة العربية السعودية (فوب) بينما أن قيمة وارداتها (سيف) كما أن قيمة الواردات فى عام ١٩٧٣ تشمل الاعانة المدفوعة للدول العربية .

(٣) (تمثل الأرقام المعطاه « العمليات الجارية » . ويلاحظ أن البيانات كانت بملايين الليرة اللبنانية ، ولقد تم تحويلها الى دولارات أمريكية باستخدام سعر الصرف ١ دولار أمريكى = ٣٠١٦ ليرة لبنانية فى عام ١٩٧١ ، و ١ دولار أمريكى = ٣٠١ ليرة لبنانية فى عام ١٩٧٢ .

(1) W.L. Hemphill, «The Effect of Foreign Exchange Receipts on Imports of Less Developed Countries», IMF Staff Papers, vol. 21, No. 3, November 1974, p. 638-639.

جدول (٢)

نسبة الصادرات من السلع الأساسية إلى صادرات الدول العربية

الدولة	سلعة التصدير الأساسية	متوسط الفترة الزمنية	نسبة سلعة التصدير الأساسية إلى إجمالي الصادرات %
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الدول ذات الفائض			
المملكة العربية السعودية	بترو ل وغاز طبيعي	١٩٧١	٩٩,٨
الكويت	بترو ل وغاز طبيعي	١٩٧٣	٩٣,٨
ليبيا	بترو ل خام	١٩٦٩	٩٩,٧
العراق	بترو ل خام	١٩٧٢-٧٠	٩٠,٠
عمان	بترو ل	١٩٧١-٦٩	٩٩,٠
الدول ذات العجز			
الأردن	الفوسفات	٧٣-١٩٧١	٢٧,٦
سوريا	قطن خام	٧١-١٩٦٩	٤٠,٩
مصر	قطن خام	٧٣-١٩٧٢	٤٧,٢
اليمن الديمقراطية	قطن خام	٧١-١٩٦٨	٤٦,٥
اليمن العربية	بن	٧١-١٩٦٩	٣٨,٠
الصومال	حيوانات	٧٢-١٩٧٠	٥٢,٥
السودان	قطن خام	٧١-١٩٦٩	٦٠,٩
تونس	بترو ل خام	٧١-١٩٧٣	٢٥,٧
الجزائر	بترو ل	٧٢-١٩٦٩	٧٣,٤
لبنان	خضروات وفاكهة	٧١-١٩٦٩	١٤,٠
المغرب	فوسفات	٧٢-١٩٧٠	٢٣,٠
موريتانيا	حديد	١٩٧٢	٧١,٦

المصدر : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

The Arab World Key Indicators

ابريل ١٩٧٥ ، ص ٣٩ .

النقد الأجنبي للدولة ، وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادى فيها ، ليست واردة في حالة الدول العربية ذات الفائض لما تملكه هذه الدول من الأرصدة الأجنبية الضخمة التى لم تستغل بعد . ولاشك أن هذا الرأى فيه كثير من الصحة في الأجل القصير ولكن ما بالك في الأجل الطويل ؟ فهذه الثروات البترولية لن تستمر على الدوام . فالبتروىل ، شأنه شأن أى سلعة استخراجية أخرى ، سلعة محدودة الكمية وبالتالي قابلة للنفاذ في فترة زمنية مقبلة . فماذا سيكون الوضع عندئذ في هذا الجزء من الأمة العربية عندما يستنفد البتروىل وتهبط بالتالى حصيلة صادرات هذه الدول من بلايين الدولارات الى ما يقرب من الصفر ؟ فاذا أضفنا الى ذلك ما تقدمه الدول المتقدمة من أبحاث تهدف الى استبدال البتروىل بمصادر أخرى للطاقة لأمكن القول أن هناك احتمالاً قائماً بانخفاض الطلب على البتروىل في فترة مستقبلية ليست بعيدة مما يعجل من انخفاض حصيلة تصدير هذه السلعة كل ذلك يبين أن اعتماد الدولة على سلعة تصديرية واحدة له مخاطره الاقتصادية الكبيرة في حالة الدول الغنية ذات الفائض . أما بالنسبة للدول العربية ذات العجز فهذه المشكلة ، وان كانت قائمة بالنسبة لبعض هذه الدول على الأقل ، الا أنها أقل حدة مما هى عليه بالنسبة للدول ذات الفائض . ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة سلع التصدير الأساسية الى اجمالى الصادرات في دول العجز عنها في دول الفائض . فباستثناء الجزائر وموريتانيا والسودان ، تتراوح هذه النسبة بين حد أقصى ٥٢.٥٪ في الصومال وحد أدنى ١٤٪ في لبنان وترتفع هذه النسبة الى ٧٣.٤٪ و ٧١.٦٪ و ٦٠.٩٪ في الجزائر وموريتانيا والسودان على التوالى .

ومما يزيد من حدة مشكلة الاعتماد على سلعة تصدير أساسية بالنسبة للدول العربية ان هذه الدول تعاني أيضاً من ارتفاع نسبة الصادرات الى الدخل القومى بها . معنى ذلك أن أى انخفاض في قيمة سلعة التصدير الأساسية لا يؤثر فقط على موارد الدولة من النقد الأجنبى وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الإنتاج فيها ، وانما يؤثر أيضاً ، وبطريقة مباشرة وملحوسة ، على حجم الدخل فيها وباستعراض جدول (٣) —

جدول (٣)

نسبة سلعة التصدير الأساسية إلى الناتج القومي في الدول العربية

الدولة	إجمالي الصادرات (بالمليون دولار) (١٩٧١)	الناتج القومي (١٩٧١)	نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج القومي الأساسية إلى التصدير (١) ÷ (٢)	نسبة سلعة التصدير الأساسية إلى الناتج القومي (٤)
الدول ذات الفائض				
المملكة العربية السعودية (١)، (٢)	٤١٨٦	٤٠١٠	١٠٤,٤ (٥)	—
السعودية	٢٤٧٦	٣٢٠٠	٧٧,٤	٧٢,٦
لبنان	٢٦٩٦	٢٩٣٠	٩٢,٠	٩١,٧
العراق	١٥٣٢	٣٥٦٠	٤٣,٠	٣٨,٧
الإمارات العربية	٤٦٦	٧٤٠	٦٣,٠	—
الدول ذات العجز				
الأردن	٣٢	٦٢٠	٥,٢	١,٤
المغرب (٣)	٤٩٩	٤٠٤٠	١٢,٤	٢,٩
الجزائر (١)، (٢)	٩٠٦,١	٥٢٦٠	١٧,٢	١٢,٦
تونس (٣)	٢١٥,٨	١٦٧٠	١٢,٩	٣,٣
سوريا	١٩٥	١٩٠٠	١٠,٣	٤,٢
مصر	٧٩٠	٧٥٤٠	١٠,٥	٥,٠
السودان	٣٢٨	١٩٠٠	١٧,٣	١٠,٥
اليمن الديمقراطية	١٠٥	١٧٠	٦١,٨	٢٨,٧
اليمن العربية	٤	٤٨٠	٠,٨	٠,٣
لبنان (١)، (٢)	٢٤٧,٣	١٨٤٠	١٣,٤	١,٩
الصومال	٣٤	٢١٠	١٦,٢	٨,٥

المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للتجارة تقرير بشأن التجارة الخارجية للدول الأعضاء والتبادل التجاري بينهما لعامي ١٩٧٣/١٩٧٤ ، ص ٩ .

١ - المرجع : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
The Arab World; Key Indicators, ١٩٧٥ ، بالنسبة لاحصائيات الناتج القومي ، انظر ص ١٤ ، بالنسبة لاحصاءات الصادرات ، انظر ص ٣٨ .

٢ - أعطيت قيمة الصادرات بالعملات المحلية . ولقد تم تحويلها الى ملايين من الدولارات الامريكية على اساس أسعار الصرف المذكورة في الكتاب الاحصائي لصندوق النقد الدولي

أسعار الصرف في عام ١٩٧١ كانت : ١ دولار امريكي = ٤٦٤٤ دينار جزائري - ١ دولار امريكي = ٤١٤ ريال سعودي - ١ دولار امريكي = ٣١٦ ليرة لبنانية .

٣ - مجلس الوحدة الاقتصادية ، الامانة العامة ، الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤ - حسب الارقام في هذا العمود باستخدام متوسط نسبة سلعة التصدير الاساسية الى اجمالي الصادرات خلال الفترة المذكورة في جدول (٢) ونسبة الصادرات الى الناتج القومي في جدول (٣) بنسبة سلعة التصدير الاساسية الى الناتج القومي = نسبة سلعة التصدير الاساسية الى اجمالي الصادرات (عمود (٣) في جدول (٢)) / نسبة اجمالي الصادرات الى الناتج القومي (عمود (٣) في جدول (٣)) .

٥ - هذا الرقم ان دل على شيء انما يدل على وجود خطأ في كل من ، أو أي من ، الاحصاءات الخاصة باجمالي الصادرات والناتج القومي للمملكة العربية السعودية . فالحد الأقصى الذي يمكن أن تصل اليه هذه النسبة نظريا - وان كان من الصعب جدا تصوره عمليا - هو ١٠٠٪ .

عمود (٤) فيه - نجد أن نسبة سلعة التصدير الاساسية الى الدخل القومي (= الناتج القومي) مرتفعة للغاية في الدول العربية ذات الفائض عموما . ففى ليبيا مثلا تصل نسبة سلعة التصدير الاساسية الى الدخل القومي الى ٩١٧٪ وفي الكويت تصل هذه النسبة الى ٧٢٦٪ ، بينما في العراق تصل الى ٣٨٧٪ وهي أقل مستوى بالنسبة للاحصاءات المتاحة لنا عن الدول العربية ذات الفائض .

أما في الدول العربية ذات العجز فتتخفف هذه النسبة فيها انخفاضاً كبيراً بالمقارنة الى الدول ذات الفائض . فأعلى مستوى وصلت له هذه النسبة فيما بين الدول العربية ذات العجز هو ٢٨٧٪ وذلك في اليمن الديموقراطية ، وأما المستوى الذي يلي ذلك مباشرة لهذه النسبة فهو ١٢٦٪ وذلك في الجزائر . ويلاحظ أنه رغم انخفاض نسبة سلعة التصدير الاساسية الى الدخل القومي نسبياً في الدول العربية ذات العجز إلا أن هذا المستوى المنخفض نسبياً يعتبر مرتفعاً للغاية إذا ما قورن بالوضع في الدول المتقدمة مثلا أو إذا أخذنا في الاعتبار مدى المخاطر الاقتصادية التي يؤدي

ليها هذا الوضع . فارتفاع هذه النسبة يعنى أن سلعة التصدير الاساسية لا تصبح فقط المصدر الرئيسى للنقد الاجنبى فى الدولة وانما تصبح أيضا مصدراً هاماً من مصادر الدخل اى قومى فيها .

ثانياً : تتمتع أغلب الدول العربية المصدرة للبتترول بفائض فى ميزان مدفوعاتها ومن أهم الظروف الاقتصادية غير المواتية التى تواجهها هذه المجموعة من الدول على الصعيد الدولى هو تدهور اى قوة الشرائية للصادرات البتروولية عامة وللنفائض البتروولية خاصة . وخطورة هذه المشكلة ترجع الى أن البتترول ليس من السلع المتجددة الانتاج مثل السلع الزراعية والصناعية وانما من السلع القابلة للنفاذ . فاستخراج وتصدير اى كمية من البتترول انما يؤدى الى تخفيض الثروة الطبيعية للدولة المصدرة بما يقابل هذه الكمية . وتخفيض اى قوة الشرائية للصادرات البتروولية انما يعنى فى الواقع أن الدول العربية تصدر جزءاً من ثروتها القومية المحدودة الكمية بدون اى مقابل . فلقد قدر مثلاً أن الانخفاض فى الثمن الحقيقى للبتترول نتيجة لانخفاض قيمة الدولار — وهو العملة التى تدفع بها الصادرات البتروولية — وارتفاع مستوى الاسعار فى العالم يبلغ ٢٥٪ على الأقل (١) . وهذا يعنى أن القيمة الحقيقية للصادرات البتروولية قد انخفضت بمقدار الربع ، أى كان ربع الصادرات البتروولية للدول العربية قد صدرت الى الخارج بدون مقابل ، هذه الخسارة الكبيرة التى تتحملها الدول العربية المصدرة للبتترول هو ما يدفعنا الى الاهتمام بمشكلة انخفاض القوة الشرائية للصادرات البتروولية ، بل واعتبارها من أهم المشاكل التى تواجهها الدول العربية على الصعيد الدولى . ويلاحظ أن انخفاض القوى الشرائية للصادرات تعتبر من المشاكل التى تعانى منها الدول العربية ذات العجز أيضاً وذلك لارتفاع أسعار الواردات بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار انصارات العربية (٢) . ولكن مما يزيد من اهتمامنا بهذه المشكلة بالنسبة للدول العربية المصدرة للبتترول بالذات — وهى الدول العربية ذات الفائض — النفاذ المتوقع للثروة البتروولية بعد فترة زمنية معينة ، واعتماد الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادى فى أغلب هذه الدول على عائد الصادرات البتروولية ، وعدم وجود نوع آخر من السلع — فى الوقت الحالى على الأقل — يمكن أن يأخذ مكان البتترول ويكون له أهميته العالمية كسلعة تصدير اساسية لهذه الدول .

A.Y. Al-Hamad, *Some Aspects of the Oil Controversy; an Arab*, (١)

Interpretation, Kuwait Fund for Arab Economic Development, May 1975, p. 8.

(٢) انظر الجدول فى ص ٤٠ من : الصندوق الكويتى للتبئية الاقتصادية العربية .

The Arab World Key Indicators أبريل ١٩٧٥ .

وانخفاض القوى الشرائية للصادرات البترولية نتيجة لانخفاض قيمة الدولار وارتفاع الاسعار العالمية لا يمثل كل ابعاد المشكلة . فجزء كبير من قيمة هذه الصادرات البترولية يبقى بعد أن تدفع الدول المصدرة للبترول ثمن وارداتها من سلع وخدمات (١) . هذا الجزء المتبقى هو ما يسمى بفوائض البترول . ومن الأهمية بمكان الا تحتفظ الدول المصدرة للبترول بالقيمة الحقيقية للفوائض البترولية فقط وانما عليها أن تنميها أيضا . فهذه الفوائض تمثل المدخرات التي تعتمد عليها هذه الدول في تمويل عملية التنمية الاقتصادية سواء في المرحلة الحالية أو المستقبلية ، خاصة عندما تستنفد هذه الدول ثرواتها البترولية . ولذلك فان من المشاكل المحلية التي تواجهها الدول المصدرة للبترول على الصعيد الدولي هي انخفاض القوة الشرائية لهذه الفوائض البترولية . ويرجع هذا الانخفاض ليس فقط لانخفاض قيمة الدولار وارتفاع الاسعار ، وانما أيضا لنوع الاستثمارات التي يوظف فيها جزء كبير من هذه الفوائض . فجزء كبير من الفوائض البترولية يوظف في شكل ودائع لدى البنوك وفي شراء أوراق مالية مختلفة (٢) . هذا النوع من الاستخدام للفوائض البترولية يحمل الدول العربية صاحبة هذه الفوائض كثيرا من الخسائر وتكون هذه الخسائر من جزأين : جزء من الخسارة يرجع الى تدهور القوى الشرائية لقيمة الاصل نفسه ، سواء كان هذا الاصل في شكل أرصدة مالية مودعة في البنوك أو في شكل أوراق مالية . ويرجع التدهور في القيمة الحقيقية للاصل الى انخفاض قيمة الدولار وارتفاع الاسعار . أما الجزء الثاني من الخسارة فيرجع الى انخفاض العائد الحقيقي الذي تدره هذه الفوائض المالية من استثمارها في هذا النوع من الأصول . فالفائدة التي تدرها الودائع في البنوك والأوراق المالية المختلفة وأن كانت ذات قيمة نقدية مرتفعة الا أن قيمتها الحقيقية أقل من ذلك بكثير بسبب ارتفاع معدلات التضخم في العالم . فسرير الفائدة الحقيقي ما هو الا سعر الفائدة النقدي مطروحا منه معدل التضخم السائد . فاذا كان معدل التضخم السائد حوالي ١٢٪ في المتوسط مثلا (٣) . وإذا كان سعر الفائدة النقدي على الودائع أو الاوراق المالية حوالي ١٥٪ فان سعر الفائدة الحقيقي يكون ٣٪ فقط . والخلاصة أن الدول العربية ذات الفوائض تتحمل خسائر

(١) اذ يلاحظ أن واردات الدول المصدرة للبترول لا تمثل الا جزءا صغيرا نسبيا من قيمة صادراتها . انظر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، تقرير بشأن التجارة الخارجية للدول الاعضاء والقياد التجاري بينها لعامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، جدول رقم (٤) ، ص ٩ .

(٢) تشير الدراسات الى أن الجزء الاكبر من الفوائض البترولية قد تم توظيفها خلال السبعينيات في شكل أرصدة مصرفية وسندات حكومية وشراء أسهم وسندات مالية تطرحها المشروعات الخاصة والعامة ، في البلاد الصناعية ، انظر . السيد عبد المولى ، فائض الاموال العربية وامكانية استثماره في المنطقة العربية ، بحث قدم للؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٣ .

(٣) متوسط معدل التضخم في البلاد الاوروبية الاعضاء في منظمة التعاون الاوربي كان ١٢٪ عام ١٩٧٤ . انظر د. عبد الوهاب خياطه ، بعض الجوانب النقدية للفوائض المالية الغربية ، مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٤ ص ٥٢ .

كبيرة نتيجة انخفاض القوى الشرائية للصادرات البترولية عامة والفوائض البترولية خاصة ولذلك فإن أحد أهداف الدول العربية على الصعيد الدولي يجب أن تكون حفظ القوى الشرائية للصادرات والفوائض البترولية .

ثانيا : يعانى ثلثا الدول العربية تقريبا من عجز في موازين مدفوعاتها(١) فقيمة واردات هذه الدول من السلع والخدمات تفوق قيمة صادراتها منها ، مما يعنى أن احتياجات هذه الدول من النقد الأجنبي يفوق مواردها منه . وتقوم الدول ذات العجز بسد هذه الفجوة بين الاحتياجات والموارد بالاقتراض من الخارج. والاقتراض بتسهيلات دفع ميسرة — أى بسعر فائدة منخفض على أساس فترة سداد طويلة — ليست عملية سهلة . فالاقتراض من المنظمات الدولية يقتضى توفر شروط معينة في الدولة المقترضة ، وهذا لا يكون دائما متوفرا للدول العربية ذات العجز . كما أن الاقتراض من الدول المتقدمة أكثر صعوبة خاصة اذا ما وضعنا في الاعتبار ماقد تشترطه بعض الدول من شروط سياسية واقتصادية كجزء من الاتفاق . في ظل هذه الظروف نجد أن الدول العربية قد تضطر الى اللجوء الى الاقتراض قصير الأجل من البنوك رغم ما يتضمنه هذا النوع من القروض من شروط دفع صعبة سواء من حيث سعر الفائدة المستحق على القرض والذي قد يصل الى ١٨٪ أو من حيث قصر مدة السداد التي لا تزيد أحيانا عن ستة أشهر ، هذا النوع من القروض إنما يزيد من الاعباء التي تتحملها الدول ذات العجز ، فثقتان مثلا ما بين العيب الذي تتحمله الدولة بحصولها على قرض بسعر فائدة ١٨٪ وفترة سداد ٦ أشهر والعيب الذي تتحمله بالمقارنة اذا ما حصلت على نفس قيمة القرض ولكن بسعر فائدة ٨٪ وفترة سداد خمس سنوات مثلا . فمشكلة الدول العربية ذات العجز تتلخص في صعوبة الحصول على قروض بشروط دفع ميسرة ، هذا في الأجل القصير أما في الأجل المتوسط والطويل فتتمثل هذه المشكلة في كيفية زيادة حصيلة النقد الأجنبي لهذه الدول من مواردها الذاتية ، أى كيفية زيادة صادراتها من السلع والخدمات بما يقابل احتياجاتها من الخارج .

والخلاصة أن المشاكل التي تواجهها الدول العربية على الصعيد الدولي يمكن تلخيصها في الآتى : اعتماد صادرات كثير من الدول العربية على سلعة واحدة ، تدهور القوى الشرائية للصادرات العربية عامة وللصادرات والفوائض البترولية خاصة ، وأخيرا ، حاجة كثير من الدول العربية الى موارد اضافية من النقد الأجنبي. وبما أن التغلب على هذه المشاكل هى الأهداف التي يجب أن نسترشد بها — كلما أمكن ذلك — في مناقشة وتقييم أى نوع من التعاون بين الدول العربية كما ذكرنا مسبقا ، فإنه يمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتى : —

١ — العمل على تنويع الصادرات بقدر المستطاع في كل من الدول العربية .

(١) انظر جدول (١) .

٢ — ربط اثمان صادرات الدول العربية عامة ، ودول البترول خاصة ، باثمان الواردات من السلع المختلفة ، وذلك من أجل حماية انقوى الشرائية لهذه الصادرات من التدهور .

٣ — حفظ القيمة الحقيقية للفوائض البترولية والعمل على تنميتها .

٤ — توفير النقد الأجنبي اللازم بشروط دفع ميسرة للدول العربية التى تحتاج اليه ، مع العمل على مساعدة هذه الدول في زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي من مواردها الذاتية في الأجل الطويل .

٣ — مناقشة وتقييم ما تم اتخاذه من خطوات في مجال التعاون النقدي بين الدول العربية :

ان فكرة التعاون النقدي بين الدول العربية ليست فكرة حديثة ، فلقد قدمت سوريا في عام ١٩٤٦ مشروعاً يتضمن الغاء العملات العربية وانشاء عملة موحدة للدول العربية تسمى بالدينار العربى وتقوم « مصلحة النقد العربى » بأصداره . ولقد قدمت لجنة خبراء جامعة الدول العربية مشروعاً عام ١٩٤٨ يؤيد وجهة النظر السورية (١) . ولكن رغم قدم فكرة التعاون النقدي بين الدول العربية ، الا ان ماتم اتخاذه من خطوات في هذا المجال حتى الآن محدود للغاية . ويلاحظ أن أغلب هذه الخطوات لم تسزد عن كونها مجرد محاولات لم تخرج الى حيز التنفيذ ، أى ظلت في شكل نصوص مكتوبة وموقع عليها من بعض الدول لا أكثر . ومن المعلومات المتاحة لدينا ، يمكن تلخيص أهم الخطوات التى اتخذت في مجال التعاون النقدي بين الدول العربية في ثلاثة أمور ، هى : اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، اتحاد المدفوعات العربى ، وصندوق النقد العربى .

فلقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التى عقدت عام ١٩٥٧ ووضعت موضع التنفيذ عام ١٩٦٤ على ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء بهدف الوصول الى الوحدة النقدية (٢) . ورغم توقيع سبع دول على هذه الاتفاقية — مصر ، الكويت ، العراق ، الاردن ، السودان ، سوريا والجمهورية العربية اليمنية ، الا أنه لم يحدث شئ ذو بال لا في المجال العربى ولا حتى فيما بين الدول التى وقعت على هذه الاتفاقية .

ومن المحاولات التى قامت أيضاً في مجال التعاون النقدي بين الدول العربية المحاولة الخاصة بإنشاء اتحاد المدفوعات العربى عام ١٩٦٨ من أجل تسهيل تسوية المدفوعات بين الدول العربية بهدف تشجيع المبادلات التجارية بين بعضها وبعض . ويتمثل هذا الاتحاد أساساً في اتحاد تقاص للمدفوعات الناتجة عن التجارة المنظورة بين الدول الأعضاء على أن تجرى

(١) البنك المركزى العراقى ، بدائل تقييم الدينار العربى الحسابى ، اجتماعات محافظى البنوك المركزية العربية في الرباط ، تشرين الثانى ١٩٧٥ ، ص ١ .

(٢) المرجع السابق ، ود. حسين خلاف ، التعاون العربى في مجال النقود وصندوق النقد العربى ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الاولى ، العدد الاول ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ١٠ .

القيود والتسويات على أساس وحدة حسابية تسمى بالدينار العربي تتحدد قيمتها بالنسبة للذهب. وتقتضى اتفاقية اتحاد المدفوعات على أن تتم تسوية المدفوعات بين الدول الدائنة والمدينة خلال فترات زمنية معينة يحددها مجلس إدارة الاتحاد على ألا تتجاوز هذه الفترات مدة ثلاثة أشهر . فالفرض الأساسي من هذه الاتفاقية كان احلال المقاصة متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء محل المقاصة الثنائية . ورغم تواضع هذا الهدف الا أن محاولة انشاء اتحاد المدفوعات العربي لم تخرج أيضا الى حيز التنفيذ لعدم اكتمال التصديق على الاتفاقية(١) .

وعلى أية حال لم يكن يتوقع لهذا الاتحاد تحقيق فائدة يعتد بها في مجال التعاون النقدي بين الدول العربية اذ أنه كان يقتصر على تسوية المدفوعات الخاصة بعمليات التجارة المنظورة بين الدول الأعضاء فقط ، وهذه تمثل نسبة صغيرة لغاية من اجمالى التجارة المنظورة لدول العربية . فنسبة صادرات الدول العربية الى بعضها الى اجمالى الصادرات العربية لم تبلغ أكثر من ٤٦٪ ، ٤٤٪ ، ٣٣٪ في سنوات ١٩٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ على التوالي ، كما أن نسبة واردات الدول العربية من بعضها الى اجمالى الواردات العربية كانت ٩٦٪ ، ٨٩٪ و ٦٣٪ في الثلاث سنوات المذكورة على التوالي(٢) . بالإضافة الى ذلك يشك البعض في أن تطبيق الاتفاقية قد يؤدي الى تحقيق وضع أفضل للدول العربية عن الوضع القائم في ظل الاتفاقيات الثنائية وذلك لان احكام الاتفاقية تقضى بتقارب المواعيد التي تجرى فيها المقاصة مما يقلل من حجم التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الدولة المدينة كما أن الاهتمام بالوضع الاقليمي فقط لموازين مدفوعات الدول الأعضاء — وهى التي تعكس المعاملات التجارية فيما بين هذه الدول فقط — دون النظر الى الوضع الكلى لهذه الموازين والتي تعكس المعاملات التجارية للدولة العضو مع كل الدول التي تعامل معها قد يؤدي الى نتائج غير منطقية لأنه قد تحقق دولة عضوا عجزا في ميزانها الاقليمي — وبالتالي تصبح مستحقة لتسهيلات ائتمانية من الاتحاد — بينما هى تحقق فائضا في الميزان الكلى(٣) .

اما اذا قيمنا اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي في ضوء الأهداف التي تسعى الدول العربية الى تحقيقها على الصعيد الدولى لوجدنا أن مساهمة اتحاد المدفوعات العربي في تحقيق هذه الأهداف محدود رغم ما ذكر من أن الفرض من هذه الاتفاقية هو دفع عجلة التقدم والتنمية في البلاد العربية عن طريق زيادة حجم المبادلات فيما بينها(٤) .

- (١) الصندوق العربي للبناء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانشاء الاقتصادى في العالم العربي ، فبراير ١٩٧٤ ، الجزء الرابع من الدراسة ، التعاون النقدي في المنطقة العربية (تدابير للمدفوعات واتحادات نقدية) ، ص ٢٠ — ٢١٠ ، ود. حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، ١٥ .
- (٢) أنظر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، تقرير بشأن التجارة الخارجية للدول الاعضاء والتبادل التجارى بينها لعامى ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، جدول رقم (٣) في ص ٧ .
- (٣) د. حسين خلاف ، التعاون العربي في مجال النقود وصندوق النقد العربي ص ١٥ ، ١٦ .
- (٤) د. حسين خلاف ، التعاون العربي في مجال النقود وصندوق النقد العربي ص ١٤ .

إما الخطوة الجادة التي اتخذت في مجال التعاون النقدي بين الدول العربية فهي إنشاء صندوق النقد العربي . فلقد ووفق على إنشاء الصندوق عام ١٩٧٥ (١) . وتم التوقيع على الاتفاقية في نهاية أبريل ١٩٧٦ (٢) . ويقوم صندوق النقد العربي برأسمال قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي ، حيث يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي . وتلخص أغراض الصندوق في الآتي (٣) :

- ١ - تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .
 - ٢ - المعهل على استقرار اسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها .
 - ٣ - ارساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي .
 - ٤ - تقديم المشورة بخصوص استثمارات الموارد النقدية للدول الأعضاء بما يحفظ القيمة الحقيقية لهذه الموارد وينميها .
 - ٥ - تطوير الاسواق المالية العربية .
 - ٦ - دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف المؤدية الى إنشاء عمله عربية موحدة .
 - ٧ - تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية .
 - ٨ - تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية .
- وتلخص الوسائل التي يعتمد عليها الصندوق في تحقيق أهدافه في الآتي :

- ١ - المساعدة في تمويل العجز الكلي لموازين مدفوعات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل لها ، وأيضا عن طريق اصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزا لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى ، والتوسط في اصدار القروض في الاسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها .
- ٢ - تنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء وتقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية فيها .

(١) البنك المركزي العراقي ، تقرير ، الاجتماع الموسع لمحافظة البنوك المركزية للاقطار العربية والاجتماع السابع لمحافظة البنوك المركزية لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، بغداد ، فبراير ١٩٧٥ ، ص ٥ .

(٢) جريدة الاهرام ، ٢٦ ابريل ١٩٧٦ .

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، اتفاقية صندوق النقد العربي بالدار البيضاء ، نوفمبر ١٩٧٥ .

٣ - تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات التجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

٤ - يخصص الصندوق مايكفى من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بينها .

٥ - ادارة الأموال التى تعهد بها اليه أية دولة عضو لصالح أطراف أخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع هدف الصندوق .

٦ - عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء فيما يخص ظروفها الاقتصادية والسياسات التى تتبعها ، وذلك من أجل تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية .

ولا شك أن انشاء صندوق النقد العربى يعتبر أهم الخطوات التى اتخذت في مجال التعاون النقدي بين الدول العربية . وتقييم أغراض الصندوق في ضوء أهداف الدول العربية على الصعيد الدولى ، يلاحظ الآتى : -

أولاً : بالنسبة للغرض الأول للصندوق الذى يهدف الى تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء عن طريق تقديم الصندوق قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل لهذه الدول ومساعدتها أيضا على الاقتراض من الخارج اذا ما اقتضى الأمر ذلك ، هذا الغرض يتحقق ، لا شك أحد أهداف دول العجز على الصعيد الدولى . ويتمثل هذا الهدف في توفير النقد الأجنبى اللازم لهذه الدول وبشروط دفع ميسرة . ولكن يؤخذ على الصندوق أنه لم يتضمن الوسائل الكافية « لتصحيح » الاختلال في موازين مدفوعات هذه الدول كما جاء في الاتفاقية فما يقدمه الصندوق من تسهيلات ائتمانية للدول الأعضاء إنما يؤدي الى « تمويل » العجز في موازين مدفوعات هذه الدول وليس « تصحيحه » كما تقول الاتفاقية ، وشتان ما بين المعنيين . فتصحيح الاختلال يتطلب أن يقوم الصندوق بمساعدة الدول الأعضاء ذات العجز باقتلاع جذور هذه المشكلة وليس مجرد تقديم حلول مؤقتة وقصيرة الأجل لها كما هو الحال في عملية التمويل هذه . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مساعدة الصندوق لهذه الدول في زيادة حساباتها من النقد الأجنبى من مواردها الذاتية في الأجل الطويل (١) .

ثانياً ، من أغراض الصندوق أيضا تقديم المشورة بخصوص استثمارات الموارد النقدية للدول الأعضاء بما يحفظ القيمة الحقيقية لهذه الموارد وينميها . وهذا يعنى أن الصندوق يضع في خطة عمله محاولة التغلب على أحد المشاكل الأساسية التى تعاني منها الدول العربية ، وهى انخفاض القوى الشرائية للموارد المالية العربية ومنها لا شك الفوائض البترولية . ولكن يؤخذ على الصندوق أنه لا توجد لديه الوسائل التى تمكنه فعلا من القيام بهذه العملية بكفاءة ، فالقيام بهذه المهمة لا يتطلب فقط تعيين مجموعة من

(١) انظر الاقتراح المقدم في هذا الشأن ص ٢٤ ، ٢٥ من هذا البحث .

الخبراء والمختصين لنقيام بالدراسات اللازمة في هذا الصدد ، وإنما يتطلب أولاً ، وقبل كل شيء وجود جهاز متخصص معد بأحدث وسائل جمع المعلومات وإرسالها بسرعة ليهد هؤلاء المختصين بالبيانات الخاصة بفرص الاستثمارات المتاحة في الأماكن المختلفة من العالم وعلى فترات دورية قصيرة ، اسبوعية مثلاً أو حتى يومية ان أمكن . فبدون هذه البيانات الإحصائية تصبح هذه الدراسات التي يقوم بها هؤلاء المختصون ذات قيمة تطبيقية ضئيلة مهما ارتفعت قيمتها النظرية (١) .

ثالثاً ، لا شك أن تطوير الأسواق المالية العربية والعمل على التوسع في استعمال الدينار العربي الحسابي يعتبر من العوامل التي تساعد على تحقيق هدفنا الخاص بحفظ قيمة الموارد المالية العربية وتنميتها . لكن ما هي الوسائل التي سيتبعها الصندوق في تحقيق أغراضه هذه ؟ لم يشر الصندوق مثلاً الى الوسائل التي سيتبعها للتغلب على العقبات التي تقف في طريق انشاء أسواق عربية متطورة . من هذه العقبات مثلاً ، ضالة مصادر التمويل الاستثمارى المتاح لدى مؤسسات التمويل العربية ، صعوبة تبادل المعلومات بين المصارف العربية ، عدم وجود انقدر الكافي من الأجهزة المالية (٢) .

ان الملاحظة العامة التي تؤخذ على اتفاقية صندوق النقد العربى هي عدم وجود الربط المحكم بين أغراض الصندوق والوسائل التي سيستخدمها في تحقيق هذه الأهداف ، بالإضافة الى تواضع هذه الوسائل عموماً بالقياس الى الأغراض الطموحة لصندوق . هذه الفجوة بين الأهداف والوسائل لابد أن تغلق من خلال ممارسة الصندوق لعمله . وهذا الوضع سينتج عنه أحد أمرين: إما أن ممارسة الصندوق لعمله سيؤدى الى بلورة هذه الوسائل وزيادتها بحيث ترتقى الى المستوى الذى يتفق مع الأهداف الطموحة للصندوق ، وإما أن ينتج من هذه الممارسة هبوط مستوى الأهداف بما يتفق مع هذه الوسائل المتواضعة نسبياً .

رابعاً ، واحد أغراض الصندوق أيضاً تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق مصالح الدول العربية والمساهمة في حل المشكلات النقدية والعالمية . ويستطيع الصندوق أن يحقق هذا الغرض بإيجاد نوع من التعاون المنسق بينه وبين المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وجدير بالذكر أن هذا الهدف ليس بجديد على الدول العربية ، فلقد قدمت اقتراحات من بعض الدول العربية الأعضاء في صندوق النقد الدولى من أجل تكوين كتلة عربية في كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تمثيل وجهة النظر العربية تمثيلاً قوياً موحداً بالنسبة لمشاكل الدولية (٣) .

(١) انظر الاقتراح الخاص بإنشاء جهاز متخصص لتوجيه الفوائض البترولية ، ص ٢٤٢٣ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ندوة الرباط ، مجموعة الأفكار والاتجاهات

حول انشاء السوق المالية والنقدية العربية .

(٣) دائرة الأبحاث والدراسات بالبنك المركزى الاردنى ، القوة التصويتية للدول العربية

في صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، عمان ، فبراير ١٩٧٥ .

خامسا ، أن أحد أغراض الصندوق هو زيادة حجم التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية ، أى زيادة حجم صادرات الدول العربية الى بعضها البعض وزيادة حجم واردات هذه الدول من بعضها البعض . وجدير بالملاحظة ان هذا الغرض يمكن أن يتحقق بأحدى طريقتين . الطريقة الاولى أن يزيد حجم التجاره الخارجية فيما بين الدول الاعضاء على حساب حجم التجارة لهذه الدول مع الدول الأخرى غير العربية ، أى ألا يصاحب الزيادة فى حجم التجارة الخارجية فيما بين الدول الأعضاء أى زيادة فى الحجم الكلى للتجارة الخارجية لهذه الدول . والطريقة الثانية هى أن تكون هذه الزيادة فى حجم التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية ناتجة عن زيادة الحجم الكلى لتجارة الخارجية لهذه الدول ، أى ألا يصاحب الزيادة فى التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية أى نقص فى حجم التجارة الخارجية لهذه الدول مع الدول الأخرى غير العربية . ويلاحظ أن الوضع الأمثل هو أن يتبع الصندوق من الوسائل ما يشجع على أن تتم الزيادة فى واردات الدول العربية من بعضها البعض بالطريقة الاولى بينما تتم الزيادة فى صادرات الدول العربية الى بعضها البعض بالطريقة الثانية . بعبارة أخرى ، يجب على صندوق النقد العربى أن يتبع من الوسائل ما يشجع على زيادة واردات الدول العربية من بعضها البعض عن طريق احلال الواردات العربية محل الواردات الأجنبية لهذه الدول، بينما يشجع على زيادة صادرات الدول العربية الى بعضها البعض ليس عن طريق احلال الدول العربية محل الدول الأجنبية كمشتريه لهذه الصادرات ، وانما عن طريق زيادة الحجم الكلى لصادرات الدول العربية بما يقابل زيادة الطلب من الدول العربية الأخرى . واحدى الوسائل المقترحة لتشجيع استيراد الدول العربية من بعضها هى أن يقدم الصندوق تسهيلات ائتمانية بشروط دفع أكثر يسرا للدول الأعضاء التى تستخدم هذه التسهيلات فى الاستيراد من دول عربية (١) .

سادسا : يحدد الصندوق حدود الاقراض للدولة العضو فى الآتى (٢) :

(١) لا تزيد القروض المقدمة لأحد الأعضاء خلال اثنى عشر شهرا عن مثلى ائتمانيه المدفوع .

(ب) لا تزيد القروض القائمة فى ذمة أحد الأعضاء فى أى وقت عن ثلاثة أمثال ائتمانيه المدفوع ، وللمجلس المحافظين أن يقرر زيادة هذا الحد الى أربعة أمثال ائتمانيه المدفوع بأغلبية ثلاثة أرباع القوة التصويتية للدول الأعضاء . معنى ذلك أن الصندوق يربط الحد الأقصى للقرض الذى يحصل عليه العضو بحصة ائتمانيه العضو . ويؤخذ على هذه الطريقة أن احتياجات الدولة العضو قد تزيد عن هذا الحد الأقصى المنصوص عليه فى الاتفاقية . لذلك كان يفضل ، كما اقترح بعض الكتاب (٣) أن ينظر الصندوق الى حالة كل دولة

(١) د. حسين خلاف ، التعاون العربى فى مجال النقود وصندوق النقد العربى ، ص ٢٤ .
 (٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، اتفاقية صندوق النقد العربى ، الدار البيضاء ، نوفمبر ١٩٧٥ ، ص ١٢ .
 (٣) د. حسين خلاف ، التعاون العربى فى مجال النقود وصندوق النقد العربى ص ٢٧

على حدة ، ويحدد حجم القرض بناء على احتياجات كل حالة . ولكن قد يرد على ذلك بأن وضع قاعدة ما تحدد الحجم الأقصى للقرض إنما تسهل عمل الصندوق الى حد ما وتساعد على تحقيق قدر من التوازن في توزيع موارده المتاحة على الدول الأعضاء .

٤ - بعض الاقتراحات الخاصة بالمجالات المتاحة للتعاون النقدي بين الدول العربية :

ان هناك مجالات عديدة متاحة أمام الدول العربية للتعاون النقدي فيما بينها ، ويمكن تلخيص أهم هذه المجالات - كما نراها - في ضوء ما حددناه من أهداف للدول العربية على الصعيد الدولي فيما يلي :

١ - انشاء عملة عربية موحدة تستخدم كوحدة للحساب لتقدير قيمة الصادرات العربية عامة والصادرات البترولية خاصة ، دون أن يكون لهذه العملة أى كيان مادي يمكنها من الاستخدام في المبادلات والدفع وذلك تجنباً لما قد يثيره اصدار عملة عربية موحدة من مشاكل نحن في غنى عنها في هذا الوقت على الأقل ، ونحن مازلنا في بداية الطريق الخاص بالتعاون العربي . أى أن هذا الاقتراح مقصور على انشاء عملة عربية موحدة تستخدم كوحدة للحساب ومقياس للقيمة دون أن يستخدم كوسيلة للمبادلة . وجدير بالملاحظة أن هذا الاقتراح ليس بجديد ، فلقد قامت العديد من الدراسات العربية بخصوص انشاء ما يسمى بالدينار العربي الحسابي الذى يقتصر استخدامه أيضاً على دور وحدة الحساب ومقياس للقيمة دون قيامه بدور وسيط للمبادلة . ولكن ما هو جديد في اقتراحنا هنا هو محاولة تقديم أساس جديد يستخدم في تحديد قيمة الدينار العربي الحسابي أو العملة العربية الحسابية الموحدة ، أيا كان اسمها . ولكن قبل عرض هذا الاقتراح يجدر بنا أولاً بصورة سريعة استعراض ما تقدم من اقتراحات وما قدم من دراسات بخصوص انشاء الدينار العربي الحسابي حتى يمكننا بعد ذلك أن نقرر بصفة موضوعية ما اذا كانت هناك فائدة اضافية ستعود على الدول العربية من هذا الاقتراح الجديد ؟ .

فمن الاقتراحات المقدمة الخاصة بقيمة الدينار العربي الحسابي ، وهو العملة العربية الحسابية المقترحة ، اقتراح يتضمن تحديد قيمة الدينار العربي الحسابي بالنسبة للذهب (١) . وهذا الربط بين الدينار العربي والذهب إنما يعنى أن أى تغيير في قيمة الذهب لابد أن يصحبه تغير في قيمة الدينار . هذا الاقتراح كان يمكن أن يكون لا غبار عليه اذا كان جزء يعتد به من الذهب في العالم يقع في حوزة الدول العربية . ولكن الدول العربية ، في الحقيقة ،

(١) حددت قيمة الدينار العربي الحسابي بالنسبة للذهب في اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي الذى قامت محاولة لانثائه عام ١٩٦٨ . انظر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الوارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادي في العالم العربي ، ص ٢١ .

لا تملك سوى جزء صغير من اجمالي كمية الذهب في العالم التي تستخدم كاحتياطي نقدي ، بينما الجزء الأكبر منه يقع في حوزة الدول الصناعية (١) . هذا يعني أن تحديد قيمة الذهب يكون في يد هذه الدول أساسا وبالتالي ، فإن ربط قيمة الدينار العربي بالذهب يعني ترك زمام تحديد قيمة هذه العملة أساسا في يد غير عربية مما قد يتعارض مع المصالح العربية . فعند الضرورة تستطيع الدول الصناعية أن تعمل على تخفيض قيمة الذهب من أجل الوصول الى تخفيض قيمة الدينار العربي اذا ما اقتضت مصالحها ذلك .

وهناك اقتراح ثان يقضى بأن ترتبط قيمة الدينار العربي بحقوق السحب الخاصة (٢) وبالتوقيع على اتفاقية صندوق النقد العربي تخرج هذه الفكرة الى حيز الوجود ، اذ حددت الاتفاقية رأسمال الصندوق باستخدام الدينار العربي الحسابي على أساس أن قيمة هذا الدينار تتحدد بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (٣) . وتحديد قيمة الدينار العربي الحسابي بهذه الطريقة إنما يعرضه لنفس النوع من المخاطرة ، تقريبا ، الذي يتعرض لها في حالة ارتباطه بالذهب ، فحقوق السحب الخاصة ما هي الا سلة من عملات عديد من الدول المتقدمة (٤) . ومعنى ذلك أنه اذا اقتضت مصالح هذه الدول تخفيض قيمة الدينار العربي الحسابي فانها يمكن أن تحقق ذلك عن طريق تخفيض قيمة عملاتها مما ترتب عليه تخفيض قيمة حقوق السحب الخاصة وقيمة الدينار العربي الحسابي بالتالي .

وهناك اقتراح آخر يقضى بأن تتحدد قيمة الدينار العربي الحسابي بناء على قيمة سلة من العملات العربية . ويرى البعض بأن يكون ترجيح هذه العملات في السلة بمؤشرات اقتصادية معينة وهي التجارة الخارجية ، الاحتياطيات الرسمية والنتائج المحلى . وقدمت صيغ مختلفة للأوزان النسبية التي تعطى لكل من هذه المؤشرات . فمن هذه الصيغ ما يعطى أوزانا غير متساوية لهذه المؤشرات ومنها ما يعطيها نفس الأوزان (٥) . أما بالنسبة لتحديد العملات الداخلية في سلة الدينار العربي الحسابي ، فيرى البعض أنه لا مانع من الناحية الفنية من ادخال عملات جميع الدول العربية في هذه السلة رغم أن بعض هذه العملات خاضع للرقابة وبعضها لها أكثر من

(١) انظر جدول (١) بالملحق .

(٢) د. عبد الوهاب خياطة ، بعض الجوانب النقدية للفوائض المالية العربية ،

مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٣٢ .

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، اتفاقية صندوق النقد العربي ، ص ٧ .

(٤) تحسب قيمة حقوق السحب الخاصة على أساس قيمة مجموعة من العملات ، هي عملات الدول الست عشرة التي تؤلف صادرات كل منها مالا يقل عن واحد في المائة من الصادرات العالمية للبضائع والخدمات في فترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٢ انظر ، د. عبد الجليل العربي ، مذكرة عن الوحدة الحسابية ، ص ٨ .

(٥) انظر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، الاجتماع الثاني للجنة خبراء الوحدة الحسابية ، الكويت ، ١٢ و ١٤ يناير ١٩٧٦ ، ص ٢ ، ٣ . والبنك الوطني الجزائري ، كيفية تكوين الدينار العربي الحسابي ، الجزائر ، ١٩٧٦/١/٧ ، ص ٢ ، ٤ .

مسعر صرف واحد . وهناك رأى ينادى بأن تقتصر هذه السلة — في البداية على الأقل — على عملات الدول العربية التى تتمتع بفائض مئين في موازين مدفوعاتها كالدول المنتجة للبترول . فهذا يؤدى الى تدعيم مركز الدينار العربى الحسابى بالنسبة لعملات الأخرى (١) ويلاحظ ان كل هذه الاقتراحات الخاصة بتحديد قيمة الدينار العربى الحسابى تهدف الى حماية قيمة الصادرات البترولية من تدهور قوتها الشرائية الناتجة عن تدهور قيمة الدولار . وهذا لا شك أحد أهداف الدول العربية على الصعيد الدولى . ولكن تحديد قيمة الدينار العربى بأى من الطرق السابقة يهمل كلية فكرة ربط اثمان صادرات الدول العربية باثمان وارداتها ، وهى إحدى المشاكل الهامة التى تعانى منها هذه الدول أيضا (٢) فالملحوظ أن اثمان سلع الواردات ، التى تتكون أساسا من سلع مصنوعة ، ترتفع بمعدل اكبر من ارتفاع أسعار الصادرات التى تكون أساسا من سلع أولية . وبما أن رفع اثمان هذه الصادرات بصفة دورية بما يتفق مع الارتفاع في أسعار الواردات ليس ممكنا عمليا في كثير من الأحيان (٣) ، فإن الحل الأمثل أمام الدول العربية حتى يمكن أن تحمي نفسها ضد هذا الخطر هو — في اعتقادنا — تحديد قيمة الدينار العربى الحسابى الذى يحسب به قيمة الصادرات العربية بطريقة تمكن هذه القيمة من التغير في اتجاه طردى مع التغير في أسعار الواردات ، بمعنى أنه اذا ارتفعت أسعار الواردات بالنسبة الى أسعار الصادرات ترتفع قيمة اثنان العربى الحسابى بالنسبة لعملات الدول صاحبة هذه الواردات ، والعكس صحيح . ويمكن تحقيق ذلك — في اعتقادنا — بجعل قيمة الدينار العربى الحسابى لا تتحدد فقط بقيمة سلة العملات العربية وإنما بالإضافة الى ذلك ترجح هذه السلة بمقلوب معدل التبادل السلعى بين الدول العربية والدول الأخرى . أى قيمة الدينار العربى الحسابى = سلة العملات العربية المرجحة باوزان الرقم القياسى لأسعار الواردات

المختارة x

الرقم القياسى لأسعار الصادرات

فتحديد قيمة الدينار العربى الحسابى بهذه الطريقة يحمي قيمة الصادرات العربية من انتدهور الناتج من ارتفاع أسعار الواردات ، وذلك عن طريق

(١) الصندوق العربى للانتباء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى في العالم العربى ، فبراير ١٩٧٤ ، الجزء الرابع من الدراسة ، التعاون النقدى في المنطقة العربية ، ص ٤ . ود. عبد الجليل المعمرى ، مذكرة عن الوحدة الحسابية ، ص ١١١٩ . ومنظمة الاقطار العربية المصدر للبترول، الكويت، الاجتماع الثانى للجنة خبراء الوحدة الحسابية ، ص ٣ ، ٤ .

(٢) فلقد ارتفع ثمن القمح في بداية عام ١٩٧٤ ، مثلا ، الى ثلاثة أمثال ثمنه في ١٩٧٢ وكذلك ارتفعت أسعار بعض أنواع الزيوت ، والاسمنت ، والسكر الى تسعة أمثالها في عام واحد . انظر : G. A. Amin, "An Arab Point of View"

مجلة مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٢٩٢ .

(٣) فبعض السلع التى تعتبر سلع تصدير أساسية لبعض الدول العربية ، كالقطن مثلا ، ينتج الجزء الأكبر منها خارج المنطقة العربية وبالتالي يصبح التحكم في أسعار هذه السلع أمرا غير ممكن . أما اذا كان الامر يتعلق بسلمة كالبترول ، فإن رفع ثمن هذه السلمة الاستراتيجية يثير كثيرا من الحملات الهجومية ضد الدول العربية كما حدث في الفترة الاخيرة .

تغيير قيمة الدينار العربي بما يعوض هذا الارتفاع في الأسعار (١) . وجدير بالملاحظة أن هذا التعويض يتم من ناحيتين : الناحية الأولى أن ارتفاع قيمة الدينار العربي الحسابي سيخفض من الارتفاع الفعلي في أسعار الواردات بالنسبة للدول العربية (١) . والناحية الثانية أن ارتفاع قيمة الدينار العربي سيرفع قيمة الصادرات المدفوعة بالدولار أو الاسترليني أو أى عملة أجنبية أخرى دون أن تتغير أثمان الصادرات العربية أو قيمتها مقدرة بالدينار العربي الحسابي (٢) . بهذه الطريقة يمكن للدول العربية ألا تحمي نفسها ضد خطر ارتفاع أسعار الواردات دون أن تضطر إلى التدخل المباشر لحماية مصالحها برفع أثمان صادراتها . كما أن ربط أثمان الصادرات العربية بأثمان الواردات يدفع الدول الأخرى أن تفكر أكثر من مرة قبل أن ترفع أثمان صادراتها للدول العربية وذلك لما يؤدي إليه هذا الاجراء من رفع أسعار الصادرات العربية لهذه الدول بطريقة تلقائية .

فإنشاء الدينار العربي الحسابي بهذه الطريقة المقترحة واستخدامه في تقدير قيمة الصادرات العربية إنما يؤدي إلى حماية القوى الشرائية

(١) وجدير بالملاحظة أن استخدام الدينار العربي الحسابي المقترح في تقدير قيمة الصادرات العربية غير البترولية قد يكون صعبا إذا ما كانت مرونة الطلب على هذه الصادرات متفعة . ففي هذه الحالة نجد أن ارتفاع قيمة الدينار العربي الحسابي وارتفاع ثمن هذه الصادرات بالتالي متوقع أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه الصادرات بدرجة أكبر من الارتفاع في الثمن مما يحقق خسارة للدول المصدرة . ولذلك فإثمة من الناحية الواقعية قد يقتصر استخدام الدينار العربي الحسابي بصورته المقترحة على تقييم الصادرات العربية البترولية ، وذلك لانخفاض مرونة الطلب على هذا النوع من الصادرات .

(٢) نفرض أن ثمن سلعة ما تستوردها الدول العربية تساوى ٤ دولارات مثلا ، ونفرض أن سعر الصرف بين الدينار العربي الحسابي والدولار هو ١ دينار عربي حسابي = ٤ دولارات . فإذا ارتفع ثمن هذه السلعة إلى ٦ دولارات مثلا ، فهذا يعني أنها أصبحت تكلف الدول العربية دينارا ونصف دولار بدلا من دينار واحد . أما إذا ارتفعت قيمة الدينار العربي الحسابي بحيث أصبح يساوى ٥ دولارات ، فهذا يعني أن استيراد هذه السلعة أصبح يكلف الدول العربية دينارا وربع الدينار بدلا من دينار ونصف . أى ارتفاع قيمة الدينار العربي الحسابي له نفس الأثر كما لو كانت السلعة لم يرتفع ثمنها إلا إلى ٥ دولارات فقط في ظل سعر الصرف القديم .

(٣) نفرض أن ثمن برميل البترول يساوى نصف دينار عربي حسابي . ونفرض أن كمية ما تستورده دولة ما من البترول العربي يساوى ألف برميل وتقوم بدفع قيمته بالدينار. بناء على ذلك تساوى قيمة الصادرات العربية من البترول ٥٠٠ دينار عربي حسابي (١٠٠٠ برميل \times ٥٠ دينار عربي = ٥٠٠ دينار عربي) . فإذا كانت قيمة الدينار العربي الحسابي ٤ دولارات ، فمعنى ذلك أن الدولة المستوردة للبترول عليها أن تدفع الفين دولار قيمة الألف برميل (٥٠٠ دينار عربي \times ٤ دولارات = ٢٠٠٠ دولار) . أما إذا ارتفعت قيمة الدينار العربي الحسابي إلى ٥ دولارات بدلا من ٤ دولارات ، فمعنى ذلك أن قيمة الألف برميل أصبحت تساوى ٢٥٠٠ دولار رغم أنها مازالت تساوى ٥٠٠ دينار عربي حسابي فقط لا غير (٥٠٠ دينار عربي \times ٥ دولار = ٢٥٠٠ دينار عربي) . أى أن الدولة العربية المصدرة للبترول أصبحت تحصل على ٥٠٠ دولار زيادة عن كل ألف برميل بترول رغم أنه لم يحدث أى تغيير لا في ثمن البترول ولا في الكمية المباعة منه . ويدهى أن هذا يفترض أن سوق الصادرات سوق بالعمين .

لصادرات الدول العربية بالنسبة الى اثمان واردات هذه الدول (١) . وتتضح أهمية حماية الدول العربية ضد خطر ارتفاع أسعار الواردات في الدور الأساسى الذى تلعبه هذه الواردات في الحياة الاقتصادية لبعض الدول العربية كالكويت والسعودية . ففى الكويت مثلا يرجع حوالى ٧٩٪ من الزيادة فى الرقم القيسى للأسعار فيها عام ١٩٧٤ الى الواردات من الماكولات والمشروبات فقط (٢) . وفى اعتقادنا أنه فى هذه المرحلة على الأقل يكفى ان يقوم الدينار العربى بدور وحدة الحساب فقط وذلك تجنباً لكثير من المشاكل التى ستثار اذا ما فكرنا فى اصدار دينار عربى يستخدم كوسيلة للتبادل أيضاً . وبوجود الدينار العربى الحسابى ستحدد علاقة تبادلية بين قيمة الدينار وقيمة أى من العملات الأخرى . ونلاحظ أن قيمة الصادرات العربية ستحسب بالدينار العربى الحسابى بينما ستدفع هذه القيمة بالدولار أو الاسترلىنى أو أى من العملات التى تتفق عليها الأطراف المعنية على أساس سعر الصرف المحدد بين الدينار وأى من هذه العملات ولكن تحديد قيمة الدينار العربى الحسابى بالصورة المقترحة واستخدام الدينار فى حساب قيمة الصادرات العربية ، يحمى فقط القوى الشرائية لقيمة الصادرات العربية بالنسبة الى الواردات العربية . فطالما أن دفع قيمة الصادرات يتم بالدولار أو بأى عملة أخرى ، فان أى انخفاض فى قيمة الدولار أو غيره من العملات التى تدفع بها قيمة الصادرات العربية إنما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لهذه الصادرات . ويلاحظ أن خطر انخفاض القوى الشرائية للصادرات العربية الناتج عن انخفاض قيمة العملة التى تدفع بها هذه الصادرات يزداد كلما طالت الفترة بين وقت الدفع ، ووقت الاستخدام ، ويقل هذا الخطر ، بل ويكاد ينعدم ، اذا ما استخدمت قيمة الصادرات فوراً فى دفع مقابل الواردات أو القيام بأى مدفوعات أخرى . هذا معناه أنه حتى مع استخدام الدينار العربى الحسابى فى حساب قيمة الصادرات العربية ، فان خطر تدهور القوى الشرائية للفوائض البترولية وهى التى تمثل ذلك الجزء

(١) وقد يعترض البعض على تحديد قيمة الدينار العربى الحسابى بهذه الطريقة المقترحة على أساس أن من خصائص العملة الجيدة ، عموماً أن تتميز قيمتها بالثبات النسبى بينما أن هذه الصفة لا تتوفر فى الدينار العربى الحسابى المقترح . وذلك لأن قيمته تكون عرضة للتغير المستمر نتيجة لتغير معدل التبادل السلمى بين الدول العربية الأخرى . ولكن يرد على هذا الاعتراض بأن الثبات النسبى لقيمة العملة العربية المقترحة يكون شرطاً مهماً فى حالة ما اذا كان الهدف من انشائها جعلها عملة دولية ، أى تستخدم من جانب العديد من الدول فى المعاملات الدولية . أم اذا كان الهدف من انشاء هذه العملة العربية هو حفظ قيمة صادرات الدول العربية عامة ، والدول البترولية خاصة ، وربط اثمان صادرات هذه الدول بأثمان وارداتها حتى لا يتغير حقها فى تعاملها مع الدول المتقدمة ، ففى هذه الحالة لا يكون هناك مجال للاعتراض المذكور . فالعبارة هنا هى بالهدف الذى تريد الدول العربية تحقيقه بانشاء الدينار العربى الحسابى . فالمحافظة على قيمة الصادرات العربية ، وربط اثمانها بأثمان الواردات يتطلب أن تميز قيمة الدينار العربى الحسابى بالقدرة على التغير كلما تغير معدل التبادل السلمى بين الدول العربية والدول الأخرى ، لا أن تتميز هذه القيمة بالثبات النسبى كما قد يظن البعض .

Eli El Hadj, «Inflation, Money Supply and Exchange Rates in the (٢)

Middle East», *Euromoney*, March 1976, p. 55.

من قيمة الصادرات البترولية الذي لا يستخدم مباشرة ، لا يزال قائما ، ولذلك فان انشاء الدينار العربي الحسابى واستخدامه في تقييم الصادرات البترولية لن يحل مشكلة تدهور القوى الشرائية للفوائض البترولية .

ان حماية القوة الشرائية للفوائض البترولية وتنمية هذه الفوائض يعتبر أحد الأهداف الهامة للدول العربية على الصعيد الدولى . وهناك مجالات متاحة للتعاون بين الدول العربية بما يساعد على تحقيق هذا الهدف . وترجع اهمية هذه الفوائض بالنسبة للدول المصدرة للبترول في انها تمثل أولا ، جزءا من الثروات الطبيعية القابلة للنفاد ، كما أنها ، ثانيا ، تشمل جزءا كبيرا من قيمة صادرات هذه الدول . وفوائض البترول ، حتى مع استخدام الدينار العربي الحسابى في حساب قيمة الصادرات البترولية ، تظل في شكل أرصدة بالدولار أو الاسترليني أو أى عملة أخرى توافق عليها الأطراف المعنية كوسيلة للدفع . لذلك فان الإبقاء على هذه الفوائض في شكل أرصدة نقدية يعرضها الى تدهور قوتها الشرائية وذلك عن طريقين : أولا عن طريق تدهور قيمة العملة المدفوعة بها هذه الفوائض وهى عادة الدولار ، وثانيا عن طريق الارتفاع المستمر في أثمان السلع والخدمات في الدول المختلفة وهى التى غالبا ما ستوجه هذه الفوائض الى شرائها ان عاجلا أو آجلا . ويلاحظ أنه حتى في حالة قيام الدول العربية باصدار دينار عربى يستخدم فعلا في تسوية المدفوعات ، وليس فقط في تسوية الحسابات، فان هذا سيحمى قيمة الفوائض البترولية من خطر التدهور في قوتها الشرائية الناتج من انخفاض قيمة الدولار أو غيره من العملات المستخدمة في سداد قيمة الصادرات البترولية ، ولكن لن يحمى هذه الفوائض من الانخفاض المتوقع في قيمتها الناتج عن الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية ، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو سرعة استثمار الفوائض البترولية فيما يضمن الحفاظ على قيمتها وتنميتها . وتوجيه هذه الفوائض الى الإيداع في البنوك أو شراء الأوراق المالية ليس هو الاتجاه السليم ، كما نعلم ، لضالة العائد الحقيقي الذى تحصل عليه هذه الأموال من جهة وللتدهور في قيمة الأصل نفسه من جهة أخرى .

ان حل هذه المشكلة ، وهو البحث عن أفضل البدائل المتاحة لاستثمار الفوائض البترولية ، لا يمكن أن يكون عن طريق اعداد البحوث والدراسات التى تقوم بها كل دولة مصدرة للبترول على حدة وانما يتطلب القيام بمجهود جماعى على مستوى الدول العربية جميعا . ان تقديم الحل العلمى لهذه المشكلة يتطلب في اعتقادنا انشاء جهاز متخصص ، يمد ليس فقط بالخبراء والفنيين المتخصصين وانما أيضا بأحدث الأجهزة والمعدات الفنية التى تساعد هؤلاء المتخصصين في عملية الدراسة والتحليل . فهؤلاء المتخصصون يحتاجون الى من يمدهم بسرعة وفي فترات زمنية متقاربة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة في كثير من أنحاء العالم . لذلك يجب أن يكون لهذا الجهاز فروع مجهزة بأحدث وسائل الاتصال في الدول التى توجد بها أسواق مالية ونقدية متقدمة وأيضا في الدول التى تزيد فيها نسبيا الفرص المتاحة للاستثمارات بحيث تكون المهمة الأساسية

لهذه المكاتب هى الحصول على كافة البيانات الاستثمارية المتاحة أولا بأول وارسالها مباشرة الى المكتب الرئيسى للجهاز لتحليلها ودراستها وتوجيهه فوائض البترول الى الاستثمارات المناسبة بأسرع وقت ممكن فى ضوء ما تتمخض عنه هذه الدراسات . ان انشاء هذا الجهاز المقترح المتخصص فى توجيه الفوائض البترولية الى أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة لا شك يتكاف كثيرا . ولذلك يجب أن يساهم فى انشائه كافة الدول العربية سواء بإمداده بالموارد المالية أو بالخبرات الفنية . وفى اعتقادنا أنه على الدول العربية غير المصدرة للبترول أن تساهم فى تمويل انشاء هذا الجهاز فى حدود إمكانياتها وذلك تدعيها لفكرة تضامن الدول العربية فى مواجهة مشكلاتها . فالخسارة الاقتصادية التى تتحملها الدول ذات الفوائض بسبب سوء توجيه مواردها المالية لا تعود بالضرر على هذه الدول فقط وانما تعود بالضرر على الدول العربية ذات العجز أيضا . لأنه لو أمكن توجيه الفوائض البترولية الى أوجه الاستثمارات المربحة ، فانه يصبح من الممكن عمليا توجيه جزء أكبر من هذه الاستثمارات الى الدول العربية ذات العجز . كما أن وجود هذا الجهاز المتخصص سيمكن من وضع النقط على الحروف من حيث فرص الاستثمار المربحة المتاحة فى الدول العربية والتى من الصعب اكتشافها أو توفير البيانات الكافية عنها لعدم وجود أجهزة متخصصة تعمل بكفاءة فى هذا المجال . وجدير بالملاحظة انه مهما ارتفعت تكلفة انشاء هذا الجهاز فان هذه التكلفة تقل بكثير عما تتحملة الدول العربية من خسارة سنوية بسبب التدهور فى القوى الشرائية للفوائض البترولية نتيجة لايداعها فى البنوك واستخدامها فى شراء أوراق مالية مختلفة . أن قيام هذا الجهاز المتخصص المقترح الذى يشترط أن يتوفر له كل ما يحتاج من إمكانيات علمية وفنية ومادية حتى يعمل بدرجة الكفاءة المطلوبة لهذا النوع من الأعمال ، انما يحقق للدول العربية أحد أهدافها الهامة على الصعيد الدولى ، وهو حفظ القوى الشرائية للعوائد البترولية وتنميتها .

أما الاقتراح الأخير الذى نود طرحه هنا فهو خاص بالتعاون النقدى بين الدول العربية فى مجال اصلاح العجز فى موازين مدفوعات الدول العربية التى تعاني منه . فما يقدمه صندوق النقد العربى من حل لهذه المشكلة انما هو حل مؤقت يؤدى الى تسكين الداء وليس علاجه . فحل هذه المشكلة يكون عن طريق مساعدة الدول العربية التى تعاني من عجز فى موازين مدفوعاتهما فى تصحيح هذا العجز وليس فى مجرد المساعدة فى « تمويله » . حقيقة أن اتفاقية صندوق النقد العربى تنص على أن الغرض الأول للصندوق هو « تصحيح » العجز فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، الا أن هذا المعنى لا يستقيم مع الوسائل التى سيستخدمها الصندوق لهذا الخصوص ، وهى مجرد تقديم فروض قصيرة ومتوسطة الأجل بشروط دفع ميسرة للدول الأعضاء وضمان هذه الدول فى حالة التجاؤها الى الافتراض من الخارج . ان مساعدة الصندوق للدول العربية ذات العجز لا يجب أن يقتصر على مجرد مد هذه الدول بالنقد الأجنبى الذى تحتاج اليه ، وانما أيضا بمساعدة هذه الدول فى زيادة حصيلتها من النقد الأجنبى من مواردها الذاتية . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توجيه جزء من الفوائض البترولية الى زيادة الطاقة

الانتاجية لدول العجز بالنسبة للسلع التي يكون هناك طلب عليها من الدول العربية الأخرى ويكون في نفس الوقت ، ظروف انتاجها ميسرة في دول العجز . ففى اعتقادنا أن حل مشكلة النقص في النقد الأجنبي التي تعاني منها الدول العربية ذات العجز عن طريق توجيه جزء من الفوائض البترولية الى الاستثمارات لانتاج سلع تصدير هذه الدول ، إنما يعود بالنفع على دول العجز ودول الفائض معا . فبالنسبة لدول العجز مستزيد مواردها الذاتية من النقد الأجنبي ، أما بالنسبة للعائد الذي سيعود على دول الفائض فيتمثل في العائد المضمون الذي سيعود على هذه الدول من استثمار جزء من أموالها في انتاج سلع معينة يتوفر الطلب عليها أصلا . والعائد على هذه الاستثمارات سيكون لا شك أكبر من العائد الذي تحصل عليه دول الفائض إذا ما استخدمت هذه الأموال في ايداعها في البنوك أو في شراء أوراق مالية مختلفة . ونلاحظ أن هذا الاقتراح يدعم هدف الصندوق الخاص « بتعزيز حركة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ، وذلك لأن الدولة ذات الفائض التي ستستثمر جزءا من أموالها في إنتاج سلعة تصدير معينة في دولة ما ، من المتوقع أنها تفضل أن تستورد هذه السلعة من هذه الدولة بدلا من أية دولة أجنبية أخرى لما في هذا التصرف من زيادة في الربح لها . ومن الممكن أن يكون دور الصندوق بخصوص توجيه جزء من الفوائض البترولية الى الاستثمار في سلع التصدير في دول العجز دورا استثماريا فقط على أن يقوم بالتنفيذ جهة أخرى مثل صناديق التنمية العربية أو أى جهاز متخصص آخر ترى الدول العربية انشاءه (١) . وفي هذه الحالة يتفق هذا الاقتراح مع العديد من أغراض الصندوق التي جاءت في الاتفاقية . فهو يتفق مع غرض الصندوق في « تصحيح » (وليس مجرد تمويل) الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، كما أنه يتفق أيضا مع الغرض الآخر للصندوق الذي يتضمن « ابداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء على النحو الذي يفرض المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي الى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك (٢) .

٥ - الخاتمة :

هناك فرص عديدة لقيام تعاون مثمر بين الدول العربية ، سواء في المجال النقدي أو في غيره من المجالات . وهناك أيضا الامكانيات التي تمكن الدول العربية من اقامة أشكال عديدة من التعاون . ولكن رغم توفر المجالات والامكانيات (١) إلا أن الخطوات التي اتخذت فعلا في نطاق التعاون بين الدول العربية محدودة للغاية . فكما رأينا في هذا البحث ، أنه رغم قدم فكرة قيام تعاون نقدي بين الدول العربية إلا أن هذه الفكرة مازالت تسير بخطوات

(١) كالجهاز المتخصص المقترح في الصفحات السابقة .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامة العامة ، اتفاقية صندوق النقد العربي ، الدار البيضاء ، نوفمبر ١٩٧٥ ، ص ٣ .

(٣) يقصد بذلك الامكانيات المادية متوتلة أساسا في الفوائض البترولية ، والامكانيات الفنية وتتهل في وجود الكوادر الفنية المتخصصة . هذا بالاضافة الى ما يتوفر لدى الدول العربية من الثروات الطبيعية .

متعثرة . فانشاء صندوق النقد العربى يعتبر اهم خطوة اتخذت في هذا المجال حتى اليوم . ورغم وجود فجوة واضحة بين الاهداف الطموحة للصندوق ووسائله المتواضعة نسبيا الا أن قيام الصندوق يتوقع أن يكون له أثر فعال بالنسبة الى بعض المشاكل الهامة التي تواجهها الدول العربية على الصعيد الدولى . ولكن ، بالاضافة الى الصندوق يقترح اقامة أشكال أخرى من التعاون بين الدول العربية حتى يمكن لهذه الدول التغلب على الظروف الاقتصادية غير المواتية التي تواجهها . وتتمثل أشكال التعاون المقترحة في هذا البحث ، في ثلاثة أشياء :

أولا : تكوين دينار عربى حسابى يراعى في تحديد قيمته ربط أسعار واردات الدول بأسعار صادراتها .

ثانيا : انشاء جهاز فنى متخصص لتوجيه الفوائض البترولية الى أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة .

ثالثا : المساعدة في تصحيح العجز في ميزان مدفوعات الدول العربية التي تعاني منه عن طريق توجيه جزء من الفوائض البترولية الى الاستثمار في انتاج سلع التصدير في هذه الدول .

وجدير بالذكر أن ببطء العمل الذى يسير عليه التعاون العربى في المجال النقدى وغيره من المجالات الأخرى يرجع أساسا — في اعتقادنا — الى عدم ادراك بعض الدول مدى المكاسب التي يمكن أن تحققها منه . فالقاعدة الأساسية التي يجب أن يرتكز عليها أى شكل من أشكال التعاون حتى يولد قويا ويستمر كذلك ، هي المصالح المشتركة للأطراف المعنية . هذه القاعدة كثيرا ما تنسى أو تتناسى في العالم العربى ، ولذلك توأد بعض أشكال التعاون المثمرة وهي لاتزال في المهد . أن الدول العربية محتاجة الى أن تدرك أن أى شكل من أشكال التعاون الناجح يجب أن يقوم على الأخذ والعطاء معا بالنسبة الى كل الأطراف الداخلة فيه . ومحتاجة أيضا الى أن تدرك أن كلا منها لديه ما يعطيه للدول العربية الأخرى مقابل ما يأخذه منها ، يستوى في ذلك الدول الفقيرة والغنية . فالدول الفقيرة مثلا وان كانت تعاني من قصور في رأس المال الا أن بعضها يمتلك ثروة بشرية كبيرة والبعض الآخر يمتلك موارد طبيعية من أرض وطبيعة وخلافه . ولكن مما يدعو الى الأسف أن بعض الدول العربية لا تقدر قيمة ما تملكه من ثروات ، اما لجهل منها بذلك ، واما لسوء تقدير من ناحيتها مدى أهمية هذا النوع من الثروات في أى نشاط انتاجى . فكيف يمكن لهذه الدول العربية أن تطلب مقابلا عادلا لما تعطيه وهي لا تعرف قيمته ؟ بينما نجد أن دولاً عربية أخرى تغالى في قيمة ما تملكه من ثروات . فكيف يمكن لهذه الدول أن تعرف قيمة ما تأخذه من الآخرين ، والآخرين أنفسهم لا يعرفون قيمته ؟ هذا الموقف هو الذى يجعل التعاون الاقتصادى العربى معادلة صعبة الحل . فطريق التعاون الجاد بين الدول العربية سواء في المجال النقدى أو في غيره من المجالات يجب أن تكون الخطوة الأولى فيه قيام كل دولة عربية بدراسة موضوعية لتقييم امكانياتها قبل احتياجاتها . والى أن تقوم الدول العربية بهذه الخطوة فإن السير في هذا الطريق متوقع أن يظل متعثرا .

الملحق

جدول (١)

الاحتياطي النقدي من الذهب في الدول العربية

بملايين الدولارات الأمريكية

الاحتياطي النقدي من الذهب				الدولة
نهاية عام ١٩٧٤	نهاية عام ١٩٧٣	نهاية عام ١٩٧٢	نهاية عام ١٩٧١	
١٠٤	١٠٣	٩٢	٩٢	مصر
١٧٦	١٧٣	١٥٦	١٥٦	العراق
٣٤	٣٤	٣٠	٣٠	الأردن
١٥٠	١٢٠	٩٤	٩٤	الكويت
٣٩٥	٣٨٩	٣٥٠	٣٥٠	لبنان
٥	١	١	١	عمان
١٣٢	١٣٠	١١٧	١١٧	المملكة العربية السعودية
٣٤	٣٣	٣٠	٣٠	سوريا
٢٣٥	٢٣١	٢٠٨	٢٠٨	الجزائر
١٠٥	١٠٣	٩٣	٩٣	ليبيا
٢٦	٢٦	٢٣	٢٣	المغرب
٦	٦	٥	٥	تونس
١٤٠٢	١٣٤٩	١١٩٩	١١٩٩	إجمالي الدول العربية
٣٦٤٤٢	٣٥٩٠٥	٣٢٣١٤	٣٢٩٣١	الدول الصناعية
٤٣٧٠٤	٤٣١٣٠	٣٨٨١٣	٣٩١٤٩	كل دول العالم (لا يتضمن المؤسسات الدولية)
%٣,٢	%٣,١	%٣,١	%٣,١	نسبة إجمالي الدول العربية إلى كل دول العالم
%٨٣,٤	%٨٣,٢	٨٣,٣	%٨٤,١	نسبة الدول الصناعية إلى كل دول العالم

المرجع :

IMF, International Financial Statistics. Vol. No. 5, May 1975, pp. 22, and 23.

المراجع :

د عبد الوهاب خياطه ، بعض الجوانب النقدية للفوائض المالية العربية ،
مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٧ يوليو ١٩٧٤ .

على عبد الله على ، الموارد المالية العربية والتنمية الاقتصادية (دراسة
حول مشروع صندوق النقد العربي) ، بحث قدم في المؤتمر الخامس لاتحاد
الاقتصاديين العرب ، ١٩٧٥ .

جامعة الدول العربية ، مذكرة الى ندوة وزراء الاقتصاد والمال العرب
بشأن التعاون النقدى المصرى .

الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج
زيادة تدفق الموارد المالية لأغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، فبراير
١٩٧٤ ، الجزء الرابع من الدراسة : التعاون النقدى فى المنطقة العربية
(تدابير للمدفوعات واتحادات نقدية) .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، تقرير بشأن
التجارة الخارجية للدول الأعضاء والتبادل التجارى بينهما لعام ١٩٧٣ ،
١٩٧٤ .

مجلس الوحدة العربية ، الأمانة العامة ، البنك المركزى العراقى ،
تقرير الاجتماع الموسع لمحافظة البنوك المركزية للاقطار العربية والاجتماع
السابع لمحافظة البنوك المركزية لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

د . حسين خلاف « التعاون العربى فى مجال النقود وصندوق النقد
العربى » ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، أبريل ١٩٧٥ .

دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزى الأردنى ، القوة التصويتية
للدول العربية فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ،
عمان ، فبراير ١٩٧٥ .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، اتفاقية صندوق
النقد العربى الدار البيضاء ، نوفمبر ١٩٧٥ .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول ، الكويت ، الاجتماع الثانى
للجنة قرار الوحدة الحسابية المنعقدة فى الكويت بين ١١ و ١٣ محرم ١٣٩٦هـ
الموافق ١٢ و ١٤ يناير ١٩٧٦ م .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، أهمية انشاء الدينار
العربى الحسابى فى التكامل النقدى للاقطار العربية ، الكويت ، يناير ١٩٧٦ .

د . عبد الجليل العمري ، مذكرة عن الوحدة الحسابية .

د . سيد عبد المولى ، فائض الأموال العربية وامكانية استثماره في المنطقة العربية بحث مقدم في المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، يناير ١٩٧٥ .

البنك الجزائري ، كيفية تكوين الدينار العربي الحسابي ، الجزائر . ١٩٧٦/١/٧

ذكاء مخلص الخالدي ، اتجاهات الأسعار القياسية لصادرات واستيرادات الدول النامية يضمنها الدول العربية وتأثيرها على إيرادات هذه الدول . بحث مقدم في مؤتمر الاقتصاديين العرب ، بغداد ١٩٧٥ .

Al-Hamad, A.Y., *Some Aspects of the Oil Controversy, and Arab International*, Kuwait Fund for Arab Economic Development-May 1975.

Amin, G.A., «The Oil Crisis, an Arab Point of View» *L'Egypte Contemporaine*, pp. 5-14.

Artus, J.R., «The Behaviour of Export Prices for Manual Actions», *IMF Staff Papers*, vol. XXI, no. 3, November 1974, pp. 578-604.

El-Hadj, E., «Inflation, Money Supply and Exchange Rates», *Euromoney*, March 1975, pp. 55-56.

Fleming, J.M., «The SDR; Some Problems and Possibilities», *IMF Staff Papers*, vol. XVIII, March 1971, no. 1, pp. 25-45.

Hemphill, W.L., «The Effect of Foreign Exchange Receipts on Imports of less Developed Countries», *IMF Staff Papers*, Vol. XXI, no. 3, November 1974, pp. 637-677.

IMF, *Annual Report*, 1974.

Ismail, O., «The Future Role of the Proposed Arab Monetary Fund», *Euromoney*, March 1976, pp. 57-59.

Khan, M.S., «Import and Export Demand in Developing Countries», *IMF Staff Papers*, November 1974, vol. XXI, no. 3, pp. 678-698.

Underwood, T.G. «Analysis of Proposals for Using Indicators as a Guide to Exchange Rate Changes», *IMF Staff Papers*, vol. XX, no. 1, March 1973.